بتهمة الرشى وتلقي الهدايا والاموال..تحديد 5 نيسان/أبريل موعدًا لجلسة محاكمة نتانياهو المقبلة

حدّدت محكمة إسرائيلية الاثنين 5 نيسان/أبريل موعدًا لبدء الاستماع للشهود خلال محاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بتهم فساد.ويواجه نتانياهو، أول رئيس للحكومة توجه له اتّهامات رسمية وهو في منصبه، تهماً بقبول هدايا فاخرة وسعيه لمنح تسهيلات تنظيمية لجهات إعلامية نافذة مقابل حصوله على تغطية إعلامية إيجابية.

وفي جلسة مقتضبة عقدت في 8 شباط/فبراير مثل خلالها أمام محكمة في القدس نفى نتانياهو تهم الفساد الموجهة إليه، واتّهم محاميا الدفاع عنه المدّعي العام الإسرائيلي أفيخاي ماندلبليت -- الذي عيّنه نتانياهو في منصبه -- بسوء التعامل مع الملف.

واعتبرا أنّ التحقيق يفتقر في جزء منه إلى التصاريح اللازمة.وأشار القضاة إلى أنّهم سيدرسون هذه المزاعم قبل الإعلان عن مواعيد الجلسات المقبلة من المحاكمة.

وقال نتانياهو "لا اعتقد انهم سينتقلون سريعاً إلى مرحلة الأدلّة قبل الانتخابات"، مضيفاً "سيعتبر

ذلك بمثابة تدخل مؤكّد في الانتخابات".والإثنين أعلنت المحكمة أنّها ستعقد ثلاث الجلسات أسبوعياً (أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء) من دون تحديد المدة الإجمالية للجلسات.ومن التّهم الموجّهة لنتانياهو الحصول على منافع شخصية عبر تلقّي هدايا بقيمة 700 ألف شيكل (213 ألف دولار)، من المنتج الإسرائيلي الهوليوودي أرنون ميلتشان، و250 ألف شيكل (72 ألف دولار) من الملياردير الاسترالي جيمس باكر.

وهو متّهم أيضاً بالسعي للحصول على تغطية إعلامية مؤاتية في الصحيفة اليومية الأكثر مبيعاً في إسرائيل "يديعوت أحرونوت".ورئيس الوزراء الإسرائيلي متّهم أيضاً بالحصول على تغطية إعلامية مؤاتية في موقع "والا" الإخباري التابع لمجموعة بيزيك المملوكة لشاؤول إيلوفيتش مقابل خدمات وتسهيلات حكومية عادت على مجموعته بمئات ملايين الدولارات.

ولا تمنح القوانين الإسرائيلية رئيس الوزراء أي حصانة قضائية، وفي حال إدانته لن يكون مجبراً على الاستقالة إلا بعد استنفاد كل الوسائل القضائية.